وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية

المتغيرات الدولية والإقليمية واثرها على الأمن الاجتماعي

اعداد
م.م نظير محمود امين
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وما اوتيتم من العلم الا قليلا

صدق الله العظيم

سورة الاسراء
آية ٨٥

المتغيرات الدولية والاقليمية وأثرها على الامن الاجتماعي

المقدمه :

تعد مسألة الأمن امرا اساسيا في الوجود مصداقا لقوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطمعهم من جوع وأمنهم من خوف) والحاجه الى الامن أساسيه لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الارض التي أستخلف الله تعالى عليها بني ادم .. وأنعدام الامن يؤدي الى القلق والخوف والتشرد وتوقف أسباب الرزق مما يقود الى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها .. وقد قيل نعمتان عظيمتان لايشعران الانسان بقيمتهما الا اذا فقدهما : وهما الصحة في الابدان والامن في الاوطان .

وقد تعددت مفاهيم الامن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديده ومتغيرات تركت أثارها على جميع الاشكال الحياتيه سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعه وتجاوزت الاطر التقليديه لمفهوم الامن المتعلقه بحماية الانسان من التهديدات المباشره لحياته ،لذا فان الابعاد الامنيه تلخص في أربعة مستويات وهي امن الفرد وأمن الدوله وامن الاقليم والامن الدولي ، حيث يسعى الفرد الى أنتهاج السلوك الذي يؤمنه من الاخطار التي تهدد حياته او أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي باتباع الاجراءات القانونيه لدرء هذه الاخطار واللجو الى القانون لتوفير الامن مع الحرص على حياة الاخرين ، اما امن الدوله فهو منوط بأجهزتها المتعدده التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيويه من الاخطار الخارجيه والداخيه وتكون مسوؤلية الجماعات والافراد التعاون مع اجهزة الدوله في تنفيذ سياساتها ، ويتحقق الامن الاقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحده أقليميه لحماية مصالحها ..اما الامن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدوليه سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة او مجلس الامن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم اقراره من أتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الامن والسلم الدوليين .

أهمية البحث :

تسليط الضوء على اهم المتغيرات الدولية والاقليميه وتأثيرها على الامن الاجتماعي .. حيث كان الامن ولازال هاجس الافراد والجماعت والامم التي تسعى الى تحقيقه بشتى السبل بأعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الانساني .. لذا فأن هذه الدراسه ستتناول المفاهيم المتعدده للامن الاجتماعي وابعاده والتحديات التي تواجه تحقيقه مع ابرز مكوناته ومرتكزاته على مستوياته الاقليميه والدولية .

فرضية البحث :

تتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الامن الاجتماعي وحدوده ..حيث تبرز العديد من التداخلات بين الامن الوطني (القومي) والامن الانساني والامن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضروره والحاجه من حيث التكامل وتتوزع في حقول دراسيه بين علم الاجتماع والعلوم السياسيه لتاخذ طريقها الى التماس مع الدراسات الاستراتيجيه والاقتصاديه لارتباطها بحياة الانسان وتعدد حاجاته .

هيكلية البحث :

تناولت الدراسه ثلاث مباحث على النحو التالي ..

المبحث الاول..ركز على الموضوع الاساسي وهو الامن الاجتماعي من حيث المفاهيم المتعدده للامن وأبرز المصطلحات التي وردت ضمن الادبيات الداعيه الى تحقيق الامن .

المبحث الثاني .. اهم المتغيرات الدوليه الجديده وأنعكاساته على الامن الاجتماعي والاثار السلبيه التي خلفتها العولمه في عالم تتنازعه التيارات الايدولوجيه المختلفه وتهيمن عليها سياسة القطب الواحد .

المبحث الثالث ..المتغيرات الاقليميه الجديده وتأثيرها على الامن الاجتماعي من حيث اقامة التكتلات والترتيبات الاقتصاديه والتنمويه .

المبحث الاول

الامن الاجتماعي ..مفاهيم ومصطلحات

على الرغم من الاهميه القصوى للامن فأن أستخدامه يعود الى نهاية الحرب العالميه الثانيه في الادبيات الداعيه الى تحقيق الامن وتجنب الحرب ..والامن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانيه يعني (حماية الامه من خطر القهر على يد قوه أجنبيه) لذلك فقد تاسست وزارات للامن القومي في معظم البلدان وقصر أهتماما بحالة اللاامن الناتجه عن التهديد العسكري وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجيه والكيميائيه والذريه كجزء من سياسات الدول الكبرى لاظهار هيمنتها وقوتها ،واغفلت المعاني الانسانيه للامن وأن عبر عن ذلك بعض قادتها ومنهم (روبرت مكنمار) بتعريفه للامن بانه ..يعني التطور والتنميه سواء منها الاقتصاديه او الاجتماعيه أو السياسيه في ظل حمايه مضمونه (١).

١ . روبرت مكنمار ، كتاب جوهر الامن ط١ ١٩٩٩

وان الامن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقه للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لاعطاء الفرصه لتنمية تلك القدرات تنميه حقيقيه في المجالات كافه سواء في الحاضر او المستقبل وهو ماصرح به وزير الخارجيه الامريكي (ادورد ستاتنيوس الذي حدد هوية المكونين الجوهريين للامن البشري اللازم لتحقيق السلام :

١. الجبهه الامنيه .. والتي لايمكن تحقيقه الا بالتحرر من الخوف .
٢. الجبهه الاقتصاديه والاجتماعيه .. يعني النصر والتحرر من العوز.

وقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للامن من جميع النواحي الحياتيه التي تهم الانسان المعاصر بدا من شعوره بالانتفاء المعاشي والاستقرار الاقتصادي الى الاستقرار الشخصي في محيط الاسري وبيئته الخارجيه .([2])

اما علماء السياسه فقد عرفوا الامن في الاطار الفكري تبعا للنظريه التي يتم من خلالها النظر الى المصطلح وهي على ثلاث .. النظريه الواقعيه والنظريه الليبراليه والنظريه الثوريه ، وبحسب النظريه الواقعيه فأن الدوله هي الفاعل الرئيسي وهي تتحرك وفق ادراكها للمحافظه على امنها مما يقتضي الاستحواذ على القوه واستخدامها عند اللزوم وبالتالي فأن الامن المستهدف هو امن الدوله الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدوله ..اما النظريه الليبراليه فهي ترفض فكرة ان الدوله هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدوليه وان امنها لايقتصر على البعد العسكري بل يتعداه الى ابعاد اقتصاديه واجتماعيه وثقافيه ..ام النظريه الثوريه فتسعى الى تغير النظام وليس مجرد اصلاحه باعتبار ذلك وسيله ضروريه للقضاء على الظلم .([3])

في حين يرى علماء الاجتماع ان غياب او تراجع معدلات الجريمه يعبر عن حالة الامن الاجتماعي وان تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الامن الاجتماعي فمعيار الامن منوط بقدرة المؤسسات الحكوميه والاهليه للحد من الجريمه والتصدي لها وان حماية الافراد والجماعات من مسؤليات الدوله من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الاجهزه القضائيه والتنفيذيه واستخدام القوه اذا تطلب الامر وذلك لتحقيق الامن والشعور بالعداله التي تعزز الانتماء الى الدوله بصفتها الحامي الامين لحياة الناس وممتلكاتهم وامالهم بالعيش الكريم .

وللاسلام نظرته الشموليه للامن لاستيعابه كل شي مادي ومعنوي كما وانه حق للجميع افرادا وجماعات مسلمين وغير مسلمين ..ومفهوم الامن في القران الكريم شمولي بأحتوائه على مقاصد الشريعه الاسلاميه الخمسه " حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض " وبتقديره لخصائص الامن التي تظهر في الطمانينه .([4]) والشريعه الاسلاميه لم تكتفي ببيان مصادر الامن بل بينت الجزاء في حال انتهاك اسس النهج القويم ،

---

2 ـ فائزه الباشا المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الكتاب الاخضر ،محاضرة بعنوان الامن الاجتماعي والعولمه ٢٠٠٦ .
3 ـ مصطفى علوي ،ملاحظات حول مفهوم الامن مجلة النهضه دوريه تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهره ٢٠٠٠ ،العدد الخامس ص١٢٣ ـ ١٢٦.
4 ـ سورة قريش ، سورة القصص الايه ٥٧، سورة النحل الايه ١١٢

بالحرمان لا من مصادر الامن الماديه بل والحرمان من الامن المعنوي الذي يظهر في صورة انعدام الامن والخوف .

ومن هنا فان مفاهيم الامن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الامن والاستقرار والطمانينه في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الافراد التفرغ للاعمال الاعتياديه التي يقومون بها وفي حالة غياب الامن فأن المجتمع يكون في حلة شلل وتوقف فالانتاج والابداع يزدهران في حالة السلم والاستقرار .

المبحث الثاني

المتغيرات الدوليه الجديده

يعد مصطلح المتغيرات الدولية وصفا شائعا لكل التفاعلات الدولية التي تؤدي دورا سياسيا في عملية تحويل النظام السياسي الدولي من حيث الهيكلية التي تقضي الى قيادة النظام بفعل القوه والنفوذ فيه (.[٥]). ويذهب مورتن كابلان الى ان اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات (inputs)تتسبب في احداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التباديليه لوحدات النظام الجديد او في الخصائص الذاتيه للبعض منها ..وان ذلك لابد من ان يفضي الى تحولات سياسيه في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات (out puts) الامر الذي يخل باستقراره (.[٦]).علما ان ذلك لايعني تماثل اثار المتغيرات الدولية بل على العكس حيث تباينت المتغيرات الدوليه من وقت الى اخر تبعا لاختلاف اليانها ففي بداية العقد الاخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي مجموعه من التغيرات الجديده التي كان لها الاثر الواضح في شكل وطبيعة النظام العالمي بشكل عام والمنطقه العربيه بشكل خاص مما ابرز محاور تهديد جديده للامن شملت النواحي الساسيه والاقتصاديه والثقافيه وكان ابرز تلك المتغيرات من الناحيه السياسه:

١ . انهيار الاتحاد السوفيتي :

اكدت تجربة انهيار الاتحاد السوفيتي رسميا في كانون الاول ١٩٩١الى انهيار دوله عظمى لايقل تاثيرا في السياسه الدوليه عن دور الحروب ،ان لم يكن اعظم واعمق واشمل فقد انهى هذا الحدث البارز الصراع السياسي والايدولوجي بين الشرق والغرب ،ووضع حدا لنظام القطبيه الثنائيه الذي امتد زهاء خمسون عاما (١٩٤٧ –١٩٩١) كما اعفى العالم من خطر حرب عالمية ثالثه. (٧) وتختلف الاراء ازاء طبيعة المتغيرات التي افضت الى انهيار الاتحاد السوفيتي ،فبينما يعزوها البعض الى متغيرات ذات علاقه بالاثر التراكمي للسياسه الخارجيه الامريكيه ، ويوكد بعضهم على ارتباطهما الوثيق بسلبيات

---

[5]- مازن اسماعيل الرمضاني ،الواقع الراهن في ظل الهيمنة الامريكة ،مركز الجمهورية العدد ٢ للدراسات الدوليه ١٩٩٤ ص٢٨

[6]- عبد القادر فهمي ، النظام السياسي دراسه في الاصول النظريه والخصائص المعاصره بغداد دار الشؤون الثقافية ١٩٩٥ ،ص٤٨

[7] - انور عبدالملك ، تغير العالم ، سلسة عالم المعرفه ، الكويت المجلس الوطني للثقافه والادب ١٩٨٥ ص٤٠

الواقع الداخلي للاتحاد السوفيتي السابق ([8])وقد تباينت الاراء ايضا حيال تحديد تاريخ بداية تدهور الاوضاع الداخليه ، التي افضت في نهاية المطاف الى انهيار الاتحاد السوفيتي ، ففي الوقت الذي اصل فيه بعضهم جذور ذلك الحدث في نشوء المجتمع الماركسي الذي وضع هدف السيطره على العالم ، كما هو الحال بالنسبه للمجتمع الراسمالي ،في حين اكدت اراء اخرى على ان عهد الرئيس بريجنيف هو من اسس نقطة بداية الانهيار السوفيتي بيد ان ذلك لايلغي حقيقة الدور الحاسم الذي لعبته سياسات الرئيس ميخائيل غورباتشوف الداخليه والخارجيه في تسارع تداعي بنى الاتحاد السوفيتي بعد توليه السلطه عام ١٩٨٥ من حيث طرح مشروع سياستي اعادة البناء (البيروسترويكا) والانفتاح والمصارحه (الغلاسنوست)،لكن يبدو ان المضامين التي انطوت عليها تلك السياسات جاءت متناقضه مع ما اعتادت عليه الشوب السوفيتيه لاكثر من ٦٠ عاما مما ادى الى انتشار الفوضى الاداريه ، وتدهور معدل الانتاج ،وتأكل الشعور بالامن الذاتي ،والترويج لاسلوب الحياة الامريكيه على حساب اسلوب الحياة الاشتراكيه ، وفي ضوء ذلك فقد ادت مخرجات الحياة السياسيه الى تحويل عملية التجديد واعادة البناء الى كارثه اجتماعيه – سياسيه في الاتحاد السوفيتي .

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ،حيث شهدت السياسه السوفيتيه انفتاحا متزايدا على جميع الاطراف الاقليميه والدوليه بغض النظر عن طبيعة انظمتها السياسيه ومواقفها الدوليه ، واسقطت مقولة التحالف المبدئي التي كانت احدى مرتكزات السياسه السوفيتيه حيال حركات التحرر في الوطني في العالم الثالث ،كما تبنى السوفيت مبدا التسويه السلميه للصراعات الاقليميه .

وبذلك فقدت مرحلة الحرب الباردة مبررات استمرارها ، وجائت الثورة المخمليه في تشيكوسلوفاكيا ضد الشيوعيه ١٩٨٥ وسقوط الانظمه الاشتراكيه في بولونيا والمجر والمانيا الديمقراطيه وبلغاريا ورومانيا في العام نفسه ، ايذانا بنهاية الصراع بين الشرق والغرب ([9])وتاكد تراجع النفوذ السياسي السوفيتي بتاكل نفوذه العسكري والاستراتيجي وسقوطه تحت رحمة المساعدات الاقتصاديه والماليه الغربيه ..ومن ثم العدوان الامريكي على العراق عام ١٩٩١ ليكون بمثابة الضربه القاصمه التي اجهزت على اخر المظاهر المفترضه للدوله العظمى (الاتحاد السوفيتي) ونفوذها الخارجي ..مما يبرهن ان العدوان الثلاثيني بقيادة الولايات المتحده على العراق جاء بمثابة احدى نتائج (مخرجات) انهيار الاتحاد السوفيتي من جهه واحدى (مدخلات) النظام الدولي الجديد التي تحاول الولايات المتحدة فرضه على المجتمع الدولي .

٢ . <u>الطموح الامريكي الجديد (النظام الدولي الجديد)</u>:

اثارت العديد من الاراء علامات استفهام حول المقصود بكلمة (جديد) في طموح النظام الدولي الامريكي ويفسر ذلك على ان النظام الجديد لم يتضمن في جوهره شيئا جديدا بشان التعامل الدولي

---

[8] .المصدر نفسه ص٤١

[9] .نزلي معوض ، النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن المعاصر ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي بيروت ، العدد ٢٥ ١٩٨٨ ص٢٣

وسياسات القوى المهيمنه ..فالنظام العالمي الجديد لايعني تحولا في قيم ومبادى وشرائع الدول الكبرى المسيطره تجاه محور الجنوب بحيث تتعامل هذه الدول مع العالم الثالث بعيدا عن الاستغلال بقدر ما هو استمرار للنظام والعقليه المستعمره وان كانت بلافتات جديده .(١٠)

ان ما ظهر بعد الحرب البارده لم يكن نظاما عالميا جديدا وانما هو اقرب الى ترتيبات جديده يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها دوره في ظروف متغيره .

وفي خضم تضارب الاراء بشان النظام الدولي الجديد تعاقبت الاحداث التي عصفت بالساحه الدوليه طوال عقد التسعينات ليترتب عليها بروز رؤى جاده نالت من حقيقة مصداقية هذا النظام ..حيث شرعت الولايات المتحده باستعراض مظاهر قوتها العسكريه في انتهاك سيادة وامن العديد من الدول تحت شعار التدخل لاغراض الانسانيه ..نشر الحريه..الديمقراطيه ..مكافحة الارهاب ..حق الاقرار بحقوق الاقليات

الامر الذي عرض الكثير من الوحدات القوميه لخطر التفتت المسوغ بشعارات براقه ، ولكن الولايات المتحدة لم تنتظر مطولا للتعبير بشكل جلي عن المضمون الحقيقي للطموح الامريكي (النظام الدولي الجديد) في الهيمنه الاحاديه المطلقه لامريكا على شؤون العالم ومقاليده ، فقد شهدت السياسه الامريكيه في بداية القرن الواحد والعشرين وبالتحديد مع تسلم ادارة الرئيس جورج بوش الابن مقاليد السلطه عام ٢٠٠١ اتجاها متسارعا نحو تطبيق منهج احادي في ادارة العلاقات الدوليه ومحاولته اغتنام هجمات الحادي عشر من ايلول في تكريس هذا النظام بحجة مكافحة الارهاب ونشر الديمقراطيه . وفي ضوء ما تقدم ان الحرب العالميه الثالثه ضد ما يسمى بالارهاب قد بدائتها الولايات المتحده بغزوها كلا من العراق وافغانستان مخالفة بذالك قوانين ومواثيق الامم المتحده بانتهاكها سيادة هذين البلدين .

بالاضافه الى المتغيرين على الساحه الدوليه .. انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الدولي الجديد ..يمكن القول بان العولمه فضلا عن التكتلات الاقتصاديه الكبرى تعد من ابرز الاليات الجديده للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي في عالم مابعد الحرب البارده.. لم تقف بلدان العالم بشكل عام وبلدان العالم الثالث بشكل خاص بعيده عن مؤثرات تلك المستجدات ولاسيما لتلك المؤثرت انعكاسات فاعله على المقومات السياسيه لتلك البلدان لما تحمله من مضمون عبرت عنه مقولات العولمه والتي تؤكد (عالمية الاقتصاد الراسمالي) (النموذج الغربي للتنميه) (سقوط الحدود السياسيه) (انتهاء القوميه) (تاكل الحواجز الثقافيه) (وانتشار التقدم التكنولوجي وعولمة المعلومات).(١١)

....فالعولمه ظاهره قديمة حديثه ارتبطت بالتقدم التقني والتكنولوجي وبالتجاره ، وهي عمليه ذات ابعاد مركبه تشمل النواحي الاقتصاديه والتكنولوجيه المعلوماتيه وايضا النواحي الاجتماعيه والثقافيه والسياسيه ..وهي بذلك ظاهره طبيعيه لتوافقها مع تطور المجتمعات وتحدد مسارها وتاثيراتها الايجابيه والسلبيه التي

١٠- محمد حسنين هيكل حرب الخليج ، اوهام القوة والنصر ، القاهرة ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ط١ ١٩٩٢ ص ٦٦

١١- علي احمد مذكور ،العولمه في التعليم الجامعي بحث مقدم الى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربيه جامعة والذي اقامته جامعة صنعاء للفترة ١ – ٣ ١٩٩٧ ص٤

تخضع لما تحدده الجهه المهيمنه والتي اظهرت انعكاساتها وتاثيراتها السلبيه بشكل خاص على الامن الاجتماعي من حيث تفكك المجتمعات والانحلال والابتعاد عن القيم والمعاني الاخلاقيه في عالم تتنازعه التيارت المختلفه وتهيمن عليها سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما افرز اتجاها متطرفا قد يكون احد ادواتها العولمه التي تتحكم فيها القمم الاقتصاديه العملاقه ، مستنده الى قوى السوق وباشراف مؤسسات العولمه الاقتصاديه الثلاث ، صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ،والمنظمه العالميه للتجاره حليفة اتفاقيات (الغات) وتروج العولمه لاربع ثورات اساسيه من المتوقع ان يكون لها تأثير بالغ الاهميه في المجتمعات وهذه الثورات هي :([11])

١ . الثوره الديمقراطيه .
٢ . ثورة التكتلات الاقتصاديه وخاصة العملاقه .
٣ . ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري بعد قيام منظمة التجاره العالميه .
٤ . الثورة التكنولوجية الثالثة او ما بعد الثالثة .

وفشلت تقاريرالتنميه البشريه التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكله واخطارها في التاثير على مجرى السياسات الدوليه على حساب امن الافراد والشعوب ([12])
ان تقرير التنميه البشريه الصادر عام ١٩٩١تحت مسمى تهديدات جديده للامن البشري تؤكد بالقول بان انكماش الزمن والمكان يؤدي الى ظهور تهديدات جديده للامن البشري ،فالعالم السريع المتغير ينطوي على مخاطر كثيره لحدوث اختلالات مفاجئه في انماط الحياة اليوميه في فرص العمل وكسب الرزق والصحة والسلامه وفي تماسك المجتمعات اجتماعيا وثقافيا ..فوسائل الاتصال السريعه التي جاءت بها التكنولوجيا المتطوره تؤدي ايضا الى سرعة انتقال تهديدات الامن البشري حول العالم منها انهيار الاسواق الماليه ..وانتشار الامراض والاوبئه والجريمه العالميه .([13]).
وفي النصف الثاني من عقد التسعينات ظهر مصطلح الامن الانساني كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة مابعد الحرب الباردة ..وقد ركزت على الفرد وليس الدوله كوحده سياسيه واكد على انه اية سياسه امنيه يجب ات يكون الهدف منها تحقيق امن الفرد بجانب امن الدوله ، واصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجيه ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكادة لصنع السياسه في العلاقات الدوليه ([14])

---

[12]-علي طي جبيش ، العولمه والبحث العلمي ،ملحق مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية العدد١١٣ ١٩٩٨ ص١٥
[13]- فائزه الباشا ، الامن الاجتماعي والعولمه مصدر سبق ذكرة ٢٠٠٦
[14]- نفس المصدر السابق
[15]- موفق مضار ،مساعد الامين العام لشؤون الامن القومي العربي في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الامن الانساني في الدول العربية الاردن ، عمان ٢٠٠٥

ففي التقرير الصادر عن برنامج الامم المتحده الانمائي عام ١٩٩١ بعنوان عولمه ذات وجه انساني حددت سبع تحديات اساسيه تهدد الامن الانساني في عصر العولمه([16]).

١. عدم الاستقرار المالي وغياب الامن الوظيفي المتمثل بعدم استقرار الدخل .
٢. غياب الامن الصحي وانتشار الاوبئه الفتاكه .
٣. غياب الامن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات .
٤. غياب الامن الشخصي بانتشار الجريمه المنظمه وانتشار والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكره مثل الغش والتزوير .
٥. غياب الامن البيئي وانتشار التلوث كالانحباس الحراري وتغيرمعالم الطبيعه .
٦. غياب الامن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الاسلحه ووسائل الدمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل الى حد الاباده .

- ويمكن تلخيص الاثار التي خلفتها المتغيرات الدوليه وانعكاستها على واقع الامن الاجتماعي العربي بجملة عوامل :

١ . التفكك الاجتماعي الاسري وهجرة المواطنين للدول المجاوره نتيجة انهيار البنيه التحتية والمؤسسات المدنية كما حصل في العراق نتيجة الاحتلال الامريكي .
٢ . جنوح الافراد والجماعات الى حالات الانتقام والسرقه نتيجة العوز والفقر .
٣ . تفشي الاوبئه والامراض الفتاكه جراء استخدام الاسلحه المحرمه دوليا .
٥ . التلوث البيئي نتيجة ترك مخلفات الحرب في اماكن قريبه من التجمعات السكنيه والاضرار بعناصر البيئه الاخرى من نبات ومياه .
٦ . انتشار المخدرات لما له من اثار سلبيه على صحة الابدان والعقول وتبديد الطاقات والثروات ..وما تورثه من خمول تفسد العلائق الاجتماعيه وتشكل بوابه اخرى لارتكاب جرائم كالسرقه والاغتصاب والقتل احيانا .
٧ . ظهور التكتلات الاقتصاديه وانعكساها بشكل سلبي على واقع الاسواق الماليه نتيجة الاحتكار .

[16]- مجلة العلوم الاجتماعيه دوريه القاهرة العدد ١٣، ٢٠٠٩

المبحث الثالث

المتغيرات الاقليميه الجديده

تشهد المتغيرات الاقليميه للمنطقه العربيه منذ بداية التسعينات عددا من التحولات الجديده والتي كان معظمها انعكاسا للتطورات الجذريه التي حدثت في الساحه الدوليه واكدت تلك المتغيرات التي في مجملها تعاظم الاهميه الاستراتيجيه للمنطقه العربيه لما تملكه من مقومات قوه اقتصاديه وبشريه فاعله فحسب بل وصفها نقطه تلتقي فيها الاطماع الخارجيه ..وحملت تلك التحولات الجديده في البيئه الاقليميه بين طياتها تحديات جديده اتخذت اشكال وترتيبات سياسيه واقتصاديه واخرى ذات طبيعه امنيه انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي ، حيث برزت العديد من التدخلات بين الامن القومي ولامن الانساني والامن الاجتماعي .([17])

مما تقدم يظهر ان مفهوم الامن يتداخل بين ثلاث دوائر ..الاولى وهي الدائره السياسيه والتي تنطلق اساسا من حماية الانسان بصفته انسانا بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الانسانيه سواء المتقدم منها او تلك التي تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فان هذا المفهوم يغاير الامن الفردي الذي ياتي في سياق الامن الجماعي ، الدائره الثانيه وهي دائرة الامن القومي الذي يتعلق بحماية الدوله التي ينتمي اليها الافراد والجماعات ، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما ان مسؤولية الدوله هي حماية رعاياها فانه بالمقابل على رعايا الدوله ان يهبوا للدفاع عنها اذا ما واجهت اخطار تهدد كيانها السياسي او تمس سيادتها . فالامن في هذه الدائره ينطلق من الامن الداخلي للدوله وتحصين جبهتها الداخليه واشاعة الامن والاستقرار، مع العمل على توفير الامن الخارجي من الاخطار القادمه عبر الحدود والتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الامن والاستقرار بشتى الوسائل . اما الدائره الثالثه ..فهي تتعلق بالامن الاجتماعي والذي يمكن النظر اليه على اساس انه من مكونات الامن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءا من الاسره التي تشكل النواة الاولى للمجتمعات البشريه ، ويرتكز الامن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع،وعوامل الاستقرار القائمه على التفاهم والمعايشه وروح المواطنه والشعور بالانتماء والرغبه في التعبير عن المشاركه الايجابيه في خدمة المجتمع ([18]).

ومن الملاحظ ان التداخل العضوي بين مستويات الامن الانساني والقومي والاجتماعي ربما تعود الفوارق بينها الى سلم الاولويات وزاوية الرؤيا ..مما يعزز القول ان مسؤولية الامن مسؤوليه فرديه وجماعيه في ان واحد تقررها الحاجه الى ممارسة الحياة بعيدا عن اشكال التهديد ومظاهر الخوف .

ويمكن تحديد المتغيرات الاقليميه طبقا لما يلي :

١ . مشروع النظام الشرق- اوسطي:

---

[17]- نظير محمود ،رسالة ماجستير ،المتغيرات الدوليه والاقليميه واثرها على الامن القومي العربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤

[18]- مجلة العلوم الاجتماعيه ، مصدر سبق ذكره

ان الدعوه الى نظام شرق اوسطي ليست بالفكره الجديده ،حيث عبر عن هذا النظام في السابق صيغات سياسيه وامنيه وعسكريه تمثلت في (حلف بغداد) [١٩]وقبله ميثاق(سعد اباد) ، الا ان الدعوة الجديده لاقامة تركيبه سياسيه – اقتصاديه اكتسبت خطورتها في ظل ظروف ومتغيرات دوليه حاده اتاحت للولايات المتحده فرصة طرح مشاريع اقليميه جديده تابعه لها في الشرق الاوسط ، حيث بدا الحديث الامريكي عن ضرورة اقامة نظم شرق اوسطي جديد في وقت مبكر من ازمة الخليج الثانيه ١٩٩٠ ، اما الهدف الرئيس والاساس من طرح هذه الفكره هو احتواء العالم العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا ، لتكييف حكته السياسيه على وفق ما تقتضيه المصالح الامريكيه ، فضلا عن اضفاء الشرعيه على الكيان الصهيوني وتسهيل اندماجه في المنظومه الاقليميه الجديده ، وفي ضوء ذلك جاء مشروع النظام الشرق اوسطي على وفق التصور الامريكي– الصهيوني مكونا من ثلاثة انظمه فرعيه سياسيه واقتصاديه وامنيه..ويهدف النظم السياسي للشرق الاوسط الى تسوية الصراع العربي – الصهيوني في ضوءالمخططات الامريكيه فضلا عن بناء علاقات جديده وسليمه في عموم منطقة الشرق الاوسط.. واحتواء الانظمه والقوى والتيارات السياسيه والدينيه والقوميه الثابته والفاعله على الساحه العربيه .

٢ . الشراكة الاوربيه – المتوسطيه:

شهدت العلاقه بين دول الاتحاد الاوربي ودول حوض البحر المتوسط تطورا تدريجيا ارتبط بصوره كبيره بتطوير الاتحاد الاوربي نفسه منذ توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الاوربية عام ١٩٥٧ ،تبعا لذلك فقد تغيرت سياسة الاتحاد ازاء دول البحر المتوسط من مرحله زمنيه لاخرى .

وقد تفاعلت مجموعة من المعطيات العالمية والاوربية والاقليمية ، التي شكلت في مجموعها محددات توجه دول الاتحاد الاوربي نحو سياسه متوسطيه جديده ومن ثم نحو مشروع الشراكه الاوربية – المتوسطيه بصفه خاص ..اما تلك المحددات فهي :

١ . تراجع فكرة التهديد الشيوعي للامن الاوربي وتصاعد حدة الخلاف بين اوربا والولايات المتحده حول القضايا التجاريه والنقدية العالمية .

٢ . مجموعة المخاطر والتهديدات الامنيه التي باتت تهدد الامن الاوربي وهي معظمها قادمه من الجنوب الذي يشمل جنوب شرق المتوسط ، واهم تلك المخاطر هي : ارتفاع مستويات التسلح في العالم الثالث واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال افريقيا الى اوربافضلا عن نظرة الغرب الى الاسلام والتي ترى ان الاسلام يعني (الاصوليه) والاخيره تعني (الارهاب) .

[١٩] جهاد مجيد محي الدين ،حلف بغداد رسالة ماجستير ، القاهرة جامعة عين شمس كلية الاداب ١٩٧٠ ص١٠٨

بالاضافه الى المتغيرات التي حصلت على الساحه السياسيه الاقليمية كانت هناك مجموعة من التحالفات الامنية – العسكرية انعكست بشكل سلبي على واقع الامن الاجتماعي العربي والتي يمكن اجمالها بما يلي :

١ . التحالف الامريكي – الاسرائيلي .

٢ .التحالف التركي – الاسرائيلي .

٣ . التحالف الاسرائيلي – الاثيوبي .

٤ . التسلح الايراني الغير التقليدي .

على ضوء ما تقدم هناك جملة عوامل تكفل الاستقرار للامن الاجتماعي ومن خلال الابعاد التاليه للمتغيرات الاقليمية :

١. البعد السياسي، والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدوله واحترام الرموز الوطنيه والثوابت التي اجمع عليها غالبية افراد المجتمع ، وعدم اللجوء الى طلب الرعايه من جهات اجنبيه او العمل وفق اجنده غير وطنيه مهما كانت المبررات والذرائع وممارسة التعبير وفق القوانين والانظمه التي تكفل ذلك ،وبالوسائل التي تاخذ بالحسبان امن الوطن واستقراره .

٢. البعد الاقتصادي ،والذي يهدف الى توفير اسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسيه ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين الظروف المعيشيه وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الاخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التعليم والتاهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحر في اطار التشريعات والقوانين القادره على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنه .

٣. البعد الاجتماعي ، والذي يرمي الى توفير الامن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء ، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات الوطني لبث الروح المعنويه وزيادة الاحساس الوطني بانجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنيه التي تساهم في تعميق الانتماء ، والعمل على تشجيع انشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب ، وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادره على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات .

٤. البعد المعنوي او الاعتقادي وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الاساسي في وحدة الامه التي تدين بالاسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه ،مع مراعاة حرية الاقليات في اعتقادها ،كما ان هذا البعد يتطلب احترام الفكر والابداع والحفاظ على العادات والتقاليد الحميده والتقاليد الموروثه بالاضافه الى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي وحث الافراد على الايمان بها .

٥. البعد البيئي والذي يهدف الى حماية البيئه من الاخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنيه القريبه من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تساهم في تلوث الهواء والاضرار بعناصر البيئه الاخرى من نبات ومياه[20].

[20]. مجلة العلوم الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره

الخاتمه

يعتبر الامن الجتماعي الركيزه الاساسيه لبناء المجتمعات الحديثه وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها والسبيل الى رقيها وتقدمها لانه يوفر البيئه الامنه للعمل والبناء ويبعث
الطمأنينه في النفوس ويشكل حافزا للابداع والانطلاق الى افاق المستقبل ويتحقق الامن بالتوافق والايمان بالثوابت الوطنيه التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهويه الوطنيه ويحدد ملامحها ،حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول الى الاهداف والغايات اتي تندرج في اطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنيه وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الادوار .
ومن الجدير بالذكر ان استتباب الامن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في ارساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الابقاء على الخصوصيات الثقافيه التي تجسد مبدا التنوع في اطار الوحده وفي هذا صون للحريه واحترام لحق الانسان في الاعتقاد والعباده بما لايؤثر على حقوق الاخرين في هذا السياق ..
من خلال المعلومات التي تمت معالجته في هذا البحث يمكن اثبات مجموعه من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وهي :

١. تفعيل ادوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئه من خلال دراسة الظواهر الاجتماعيه السلبيه والنفاذ الى اسبابها ،ووضع الحلول الناجحه لها .
٢. تحسين الاوضاع المعيشيه من خلال وضع خطط تنمويه في رسم صورة المستقبل وزيادة معدلات الدخل والاخذ بيد الفئات الاقل حظا لتنال نصيبها من الرعايه .
٣. توجيه المؤسسات التربويه باعداد النشء اجتماعيا ونفسيا ومعرفيا ليكونوا مواطنين صالحين .
٤. دعم المجتمعات الخيريه والمنتديات في مكافحة الافات الاجتماعيه عن طريق توحيد طاقات الشباب للانخرط في النشاطات الهادفه والاعمال التطوعيه التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائده .
٥. ابراز دور الاعلام المطبوع والمسموع والمرئي التي تساهم بشكل فاعل في خلق الراي العام .
٦. تبقى الاسره الحاضن الاول وحجر الاساس في البناء التربوي ،فالتربيه الصالحه تقدم للمجتمع افرادا قادرين على المشاركه في بنائه بكفائه واقتدار .
٧. وتكمل المدرسه والجامعه ما بدات به الاسره من الاعداد والصقل وغرس القيم والفضائل وتزويد الاجيال بالمعرفه والخبره ليكونوا اعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العداله والمساواة تحت مظلة الامن والامان .

المصادر

١ . القران الكريم .

٢ . نظير محمود أمين ،رسالة ماجستير ..المتغيرات الدوليه والاقليميه واثرها على الامن القومي العربي ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤ .

٣ . مازن اسماعيل الرمضاني ،الواقع الراهن في ظل الهيمنه الامريكيه ،مركز الجمهوريه للدراسات الدولية ١٩٩٤

٤ . عبد القادر محمد فهمي ..النظام السياسي دراسه في الاصول النظريه والخصائص المعاصره ١٩٩٥ .

٥ . علي احمد مدكور ،العولمه في التعليم الجامعي ، ١٩٩٧.

٦ . مجلة العلوم الاجتماعيه ،دوريه القاهره ٢٠٠٩ .

٧ . فائزه الباشا ،الامن الاجتماعي والعولمه ،المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ٢٠٠٦ .

٨ . مجلة العلوم الاجتماعيه ،دوريه القاهره ٢٠٠٩ .

٩ . شبكة مزن الثقافيه الاماراتيه ٢٠٠٩ .

١٠ . روبرت مكنمار كتاب جوهر الامن ١٩٩١

١١ . موفق مضار مساعد الامين العام لشؤون الامن القومي جامعة الدول العربية ،مؤتمر الامن الانساني عمان ٢٠٠٥

١٢ . محمد حسنين هيكل ، اوهام القوة والنصر القاهرة ١٩٩١ .

١٣ . علي علي جبيش ، العولمه والبحث العلمي ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٨ .

١٤ . محمد احسان الحسن مجلة العلوم الانسانيه دورية القاهرة ٢٠٠٦

١٥ . مواقع انترنت

www . swmsa.net.

.com.www.mozen center for political strategical studies.comwww.alhura